

“ Ibn Asfour and Grammatical Reasoning in al-Zajjajis Book Sharh al-Jumal “

Doaa Bassam Abdul Rahman Al-Zoubi

Prof . Dr. Abdul Qader Bani Bakr

Correspondence:

doaadoaaalzoubi@gmail.com

a.banibakr@jadara.edu.jo

Received: 25/2/2025

Accepted:27/8/2025

Abstract:

This research aims to study grammatical reasoning as addressed by Ibn Asfour (d.669 AH) in the book “Sharh Jumal Al-Zajjaji” and to clarify his stance on this phenomenon in general. The research discusses his position on Al-Zajjaji’s reasoning and his approach to presenting the grammatical evidence he relied upon .His position on Al-Zajjaji’s reasoning alternated between agreement and opposition, as he supported it in some cases and opposed it in others. Additionally, he based his reasoning on grammatical evidence derived from the Holy Quran, classical Arabic poetry, and the Prophetic Hadith. He sometimes prioritized Qur’anic evidence and occasionally followed it with poetic evidence. However, his references to the Prophetic Hadith were very limited.

Key words: Grammatical reasoning, Ibn Asfur, Grammatical Evidence, Ibn Asfur Position on al-Zajjaji, Sharh al-Jumal.

« ابن عصفور والتعليل النحوي في كتاب شرح الجمل للزجاجي »

الباحث: دعاء بسام عبد الرحمن الزعبي

طالبة دراسات عليا

doadoaaalzoubi@gmail.com

الباحث عبد القادر بني بكر

أستاذ دكتور

a.banibakr@jadara.edu.jo

جامعة جدارا - كلية الآداب واللغات - اللغة العربية وأدائها

قبول البحث:

استلام البحث: 25/2/2025

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة التعليل النحوي عند ابن عصفور (ت: 669هـ) في شرحه لكتاب (جمل الزجاجي)، وبيان موقفه من هذه الظاهرة عامة، وتناول البحث موقفه من علل (الزجاجي) ومنهجه في عرض الشواهد النحوية التي اعتمدها، فتلخص موقفه من علل (الزجاجي) في المراوحة بين التأييد والمعارضة؛ فكان يؤيده في بعضها ويعارضه في بعضها الآخر. كما أنه اعتمد في تعليله على الشواهد النحوية من القرآن الكريم والشعر العربي القديم والحديث النبوي الشريف، وكان يُقدّم الشاهد القرآني أحيانا ويتبعه بالشاهد الشعري، وأحيانا أخرى يُقدّم الشاهد الشعري على القرآني، أما شواهد من الحديث النبوي فكانت قليلة جدا.

الكلمات المفتاحية: التعليل النحوي، ابن عصفور، الشواهد النحوية، موقف ابن عصفور من الزجاجي، شرح الجمل

المقدمة

تعد ظاهرة التعليل النحويّ من القضايا الأساسية التي اهتم الدارسون بها منذ نشأة النحو العربيّ، لما لها من أثر كبير في تفسير الظواهر اللغوية وتبرير القواعد النحوية. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام النحاة القدامى، فكان لكل منهم منهجه الخاص في تناولها والتعامل معها.

ومن بين هؤلاء النحاة البارزين يأتي ابن عصفور، الذي تميز بشرحه العميق وتحليله الدقيق لكتاب (جمل الزجّاجيّ)، فقد عمّل على تحليل هذه العجّل المستنبطة من القواعد النحويّة وتفسيرها بالجدل والمناقشة والتوضيح في بيان موقفه منها بالتأييد أو المعارضة أو ترجيح بعضها على الآخر؛ مما جعله نموذجاً جديراً بالدراسة والبحث.

وتثار مشكلة هذا البحث في محاولة الكشف عن منهج ابن عصفور في التعليل النحوي من خلال شرحه لكتاب (جمل الزجّاجيّ) في الاستدلال والعرض والتمثيل، وبيان كيفية توظيفه للشواهد النحوية في تأييد الآراء أو معارضتها، ومدى التزامه بآراء الزجّاجيّ أو مخالفته لها.

وتتجلى أهمية هذا البحث في كونه يساهم في إبراز جانب مهم من جهود النحويين في مجال التعليل، من خلال دراسة منهج ابن عصفور في شرحه لكتاب (جمل الزجّاجيّ)، وهو من الشروح التي لم تحظ بدراسة كافية في هذا الجانب. كما يسلط الضوء على آليات التعليل التي اعتمدها ابن عصفور، ومصادر استشهاده، مما يساهم في فهم أعمق لتطور الفكر النحوي وطرائق الاستدلال فيه.

فاختص البحث في منهج ابن عصفور في التعليل النحوي في محاولة الإجابة عن هذه التساؤلات:

ما موقف ابن عصفور من التعليل النحوي؟

ما موقف ابن عصفور من علل الزجّاجيّ؛ بماذا أيده واختلف عنه؟

ما هو منهج ابن عصفور في التمثيل وعرض الشواهد النحوية؟

وجاءت هذه الأسئلة للتمكن من الوصول إلى الهدف من وضع البحث في بيان موقف ورؤية ابن عصفور في التعليل النحوي، وبيان مواطن الاتفاق والاختلاف مع الزجّاجيّ في مسألة التعليل، إضافة للكشف عن منهجه في الاستدلال والتمثيل وعرض الأدلة.

واقتضت طبيعة البحث أن يأتي على ثلاثة مباحث مسبقة بمقدمة وملتوة بخاتمة وقائمة المصادر والمراجع. فالمبحث الأول جاء بعنوان (موقف ابن عصفور من التعليل النحوي)، والمبحث الثاني بعنوان (موقف ابن عصفور من علل الزجّاجيّ، بماذا أيده واختلف عنه؟)، أما المبحث الثالث فعنوانه (منهج ابن عصفور في التمثيل وعرض الشواهد النحوية).

وُبني البحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يقوم على الاستقراء للكشف عن منهج ابن عصفور في التعليل النحوي من خلال عرض المسائل المختارة التي تخدم هدف البحث بالوصف والتحليل والتوضيح.

وللأهمية التي يحتلها ابن عصفور في تاريخ النحو العربي، ولتمنعه برؤية علمية مستقلة وشخصية فكرية متطورة. فقد تعددت الدراسات التي تناولت آرائه ورؤاه، ومنها:

الأدلة النحوية الإجمالية في شرح ابن عصفور الكبير على جمل الزجاجي، حسن بن محمد مفرق، إشراف: أ. د سليمان بن إبراهيم العايد، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 2008. تناولت الدراسة استعمال وتوظيف (ابن عصفور) للأدلة النحوية عامة - السماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال- من غير تخصيص في التمثيل عليها في شرح (ابن عصفور).

اعتراضات ابن الضائع النحوية في شرح الجمل على ابن عصفور، جمعان بن بن يوسف بن رجا السبالي، إشراف: د. عياد بني عيد الثبتي، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية، 1995. حيث هدفت إلى عرض ردود العالم (ابن الضائع) على آراء (ابن عصفور) في شرحه للجمل.

العلة النحوية في التوابع والمشتقات عند ابن عصفور في كتاب شرح جمل الزجاجي، علاء أحمد صبار، إشراف: د. ليث قهير عبد الله، رسالة ماجستير، جامعة الأنبار، 2013. حيث هدفت إلى عرض علل ابن عصفور النحوية في باب واحد وهو باب التوابع والمشتقات - النعت، والعطف، والتوكيد، واسم الفاعل، والصفة المشبهة-.

ويختلف هذا البحث عما سبقه من دراسات وأبحاث: بأنه يختص بشكل دقيق في دراسة منهج ابن عصفور في التعليل النحوي، وآليته في توظيفه للعلل في مسائل اللغة والاستفادة منها في تععيد القواعد، كما أنه يسلط الضوء على استقلال الشخصية الفكرية والجرأة العلمية في رفضه لتوجيه الأحكام وتصويبها بما يتناسب ورؤيته في شرحه لـ (جمل الزجاجي) دون تحديد باب معين من أبوابه ودراسته على وجه العموم.

** البحث مستل من أطروحة ماجستير بعنوان: «التعليل النحوي في كتاب شرح جمل الزجاجي (شرح ابن عصفور) ، إعداد: دعاء بسام عبد الرحمن الزعبي، إشراف: أ. د عبد القادر مرعي بني بكر، جامعة جدار، كلية الآداب، قسم اللغة العربية وآدابها.

المبحث الأول: موقف ابن عصفور من التعليل النحوي.

لتحديد موقف ابن عصفور (ت: 669هـ) من التعليل النحوي من الضروري التنويه إلى أن العلة ليست أداة لتعليل الأحكام النحوية فقط، بل هي وسيلة للفهم والتوضيح، مما يجعل لها أهمية كبيرة في إطار دراسة النحو العربي، فالعلة مرتبطة برباط وثيق بالحكم النحوي، وتشتد وجوده، إلا أنها ليست قاعدة مطلقة لكل الأحكام، فقد يرتبط الحكم الواحد بأكثر من علة وقد تختلف في درجة صحتها وقوتها.

وقد أفرد ابن عصفور كتابه «شرح جمل الزَّجَاجِيّ» لتناول التعليقات النحوية بشكل مكثف، مُقدِّمًا نماذجَ وشروحات لأبرز الآراء في المسائل النحوية التي اعتَمَدت في إقرارها على التعليل النحوي، مُسْتَنِدًا بذلك إلى فكر منهجي يُظهر شخصيته المتميزة المستوحاة من بدايات النهج الذي تأثر فيه بأسلوب من سبقه من النحاة.

فقد عدَّ كلا من العِلَّة والتعليل من الظواهر المُلفتة للنظر الواجب الوقوف عندها وتمحيصها، حيث أظهر عنايته الكبيرة بتفسير الظواهر الإعرابية واللغوية، وهذا الاهتمام يدفعه لبدء أبواب كتابه الأولى بالتعليل، إيمانًا منه بأهمية تقديم التفسير لكافة الظواهر. فظهر تميزه بالتحليل والتفسير في باب الإعراب، فبيّن حدَّ الإعراب في اللغة، بقوله: «الإبانة عن المعنى، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «والتَّيْبُ تُعْرَبُ عَنْ نَفْسِهَا» (النيسابوري، 1955، ص. 36)، أي: تُبَيَّنُ، ويكون بمعنى التغيير، نحو: «أَعْرَبَتِ الدَّابَّةُ فِي مَرَعَاهَا» أي: غيرته، ويكون بمعنى التحسين، ومنه قوله تعالى: {عَرَّبْنَا الْأَنْبِيَاءَ} [سورة الواقعة: 37]: أي: جَسَانًا»، وقد بيّن معناه في الاصطلاح بأنه: «تغيير آخر الكلمة لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظًا أو تقديرًا» (ابن عصفور، 1998، ص. 31).

ثم أخذ يفسر هذا الحدَّ ويحلل أجزائه ويبين دلالاته، فقال: هو «تغيير آخر الكلم» منعا لعدم اللبس في تغيير ما ليس بآخر مثل التصغير، وقوله: «لاختلاف العوامل الداخلة عليها» لعدم اللبس مع ما تغير في مثل الوقف، وقوله: «لفظًا أو تقديرًا» أي ما كان آخره صحيحًا وظهرت الحركة عليه، أو معتلا وقدرت الحركة عليه (ابن عصفور، 1998).

وقد استعمل ابن عصفور نوعي التعليل اللذين ذكرهما ابن السراج، (ت: 316هـ) وهما العِلل الأولى والعِلل الثواني، وكان أكثر استعماله للعِلل الأولى؛ لأنها تفسر الظواهر اللغوية وتوضحها مما يجعلنا نتكلم كما كان العرب يتكلمون، على عكس العِلل الثواني والثوالت؛ التي تستخدم فقط لفهم حكمة العرب في كلامها وأمثالها (ابن السراج، 1996).

وهذه العِلل كما عرفها النحويون فقالوا: «فعلل النحو على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل جدلية (نظرية)» (الزجاجي، 1979، ص. 64. أبو المكارم، 2006، ص. 193).

«فأما التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب، لأننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظًا، وإنما سمعنا بعضها فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك: إنَّنا لما سمعنا «قَامَ زَيْدٌ» فهو قَائِمٌ... عرفنا اسم الفاعل فقلنا: «ذهب: فهو ذاهب»...، وقولنا: «إنَّ زيدا قَائِمٌ»، فإن قيل: بِمَ نَصَبْتُمْ زيدا؟ قلنا: بـ (إنَّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأننا كذلك علمناه ونعلمه» (الزجاجي، 1979، ص. 64)، فإنَّ هذا النوع من التعليم، وما يشابهه، يُعنى بضبط كلام العرب وإتقانه.

والعِلَّة القياسية والجدلية في عمل (إنَّ وأخواتها): «ولم يجب أن تنصب إنَّ الاسم؟ فالجواب أن تقول: لأنها وأخواتها شابهت الفعل المتعدي إلى مفعول فحُمِلت عليه، فأعملت إعماله لَمَّا شابهته؛ فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظًا والمرفوع بها مشبه لفظًا، فهي تشبه من الأفعال ما (فُدِّمَ مفعوله على فاعله)... والعِلَّة الجدلية فكل ما قيل

به في باب (إنّ) بعد هذا، مثل أن يُسأل: من أي جهة ضارعت هذه الحروف الأفعال؟ وبأي الأفعال شبهتموها؟ بالماضية، أو المستقبلية، أو الحادثة في الحال، أو المتراخية، أو المنقضية بلا مهلة؟... إلى غير ذلك، فإنّ كل شيء اعتلّ به المسؤول جوابا عن هذه المسائل، فهو داخل في الجدل، والنظر» (الزجاجي، 1979، ص ص. 64 - 65).

وهذه التعليقات الأولى (التعليمية) نجدها بكثرة في شرحه، حيث شكلت سمة بارزة في منهجه النحوي، وما هي إلا امتداد لنتائج جهود من سبقه من النحاة، فمنهم على سبيل الذكر لا الحصر: سيبويه، والمبرد، وابن السراج، والرّماني، وابن جنّي... وغيرهم.

واعتمد ابن عصفور في تعليقه النحوي على منهجية خاصة به، اتسمت بدقة ملاحظته وإبداعه في طرح المسائل النحوية وتفسيرها التي يعسّر على الدارس فهمها، مُعتمدا على القرآن والقراءات القرآنية، والشواهد الشعرية النحوية مُعتبرا إياها أدوات داعمة لوجهات نظره ومقوية لآرائه، ومعززة للحكم النحوي الذي يقره.

فنجده ينفرد في منهجه على الاختيار المدعوم بالأدلة القوية المبنية على الفهم العميق، بالرغم من ميوله للمذهب البصري -الذي تجلّى في أغلب تعليقاته- إلا أنه لم يكن مُنحازا ومُلزما أحكامه به، بل كان يعارضه تارة ويحتج بأدلة المذهب الكوفي تارة أخرى مُختارا بذلك ما يلائمه منها .

وقد نجده يختار حكمه النحوي من أدلة أصحاب المذهب الواحد، وذلك بعد أن يبين وجه القوة والضعف والصحة والبطلان في كل منها.

كما أنه اعتمد في منهجه على الجدل وعرضه بأسلوب واضح وبسيط، فكان يُفسر المسألة النحوية من جميع جوانبها مُقدّما كل ما تناولها من آراء للمذهبيين - البصري والكوفي- مُبتعدا عن الخلافات التي لا جدوى منها، فيطلق تعليقه للحكم النحوي إما بترجيح أحدهما على الآخر أو الإجماع بالأخذ بهما، وربما يستقل برأي خاص به.

ونراه يبتعد في تعليقاته عن التصريح بلفظ (العلة)، ويركّز على توظيفها في تفسير الأحكام النحوية، وتجلّى ذلك بأسلوبه في عرض المسائل النحوية حيث اعتمد على طرائق عدة في عرضه إياها من خلال الموازنة، والتحليل، والشرح، والتمثيل.

فالموازنة بين آراء النحاة، وذلك بذكر جميع ما استدلوا عليه واحتجوا به لإقرارهم الحكم الواحد، موازنا بينها، ثم يُقدم رأيه في كلّ منها إما ناقدا أو مُصوّبا أو مُؤيّدا، ومما يُلاحظ على أسلوبه في عرض الآراء أنه إما أن ينسب القول لصاحبه، أو لا ينسبه، بقوله: «فإن قيل، ومنهم من قال، ومنهم من ذهب، ومن الناس من زعم».

ومثالها ما عرضه في مسألة العامل في رفع الفاعل ونصب المفعول به، حيث ذكر اختلاف مذاهب النحاة في عامل كل منهما، ثم عرض رأيه في كل مذهب بإطلاق حكمه بقول: «وذلك فاسد، أو هذا فاسد» (في الآراء غير الملائمة لرؤيته النحوية وقام بالردّ عليها وبيان سبب رفضه إياها، أمّا ما وافق رؤيته فصرّح بصحته بقوله: «وهو الصحيح، أو كان مذهبه صحيحا» (ابن عصفور، 1998).

فأفرد في اختلاف مذاهبهم في رافع الفاعل على أربعة مذاهب، هي أنه: ارتفع لشبهه بالمبتدأ، أو لكونه فاعلا في المعنى، أو بإسناد الفعل إليه مُقَدِّمًا عليه، أو لكون الفعل المسند إليه مُفْتَقِرًا له، فقام برّد الثلاث الأولى منها وبيان وجه رفضه لها، وأيد الأخير على اعتبار أنّ من أطلقه أخذ الإسناد بمعنى إتمام معنى الفعل بفاعله.

والأمر سيّان في ناصب المفعول به: حيث انقسمت أحكامهم إلى ثلاثة مذاهب (ابن عصفور، 1998)، هي أنه: انتصب بالفاعل، أو بالفعل والفاعل معاً، أو بالفعل وحده أو ما جرى مجراه، وهذا الأخير هو الصحيح عند ابن عصفور.

ومن تطبيقات الموازنة أيضا عنده في ذكره لمجموعة حروف العطف، وهي: الواو، والفاء، وثمّ، وحتى، وأو، وإمّا، وأمّ، وبل، ولا، ولكِنْ (ابن عصفور، 1998، ص. 174)، ورأي النحاة في اعتبار كل حرف منها من الحروف العاطفة أم لا، فبيّن أن الآراء انقسمت إلى من اتفق على عدم صلاحية كونه حرف عطف وهو (إمّا)، وقسم اختلف على اعتبارها منها وهو (لكِنْ)، وقسم آخر اتفق على أنها كونها كذلك وهو ما تبقى منها (ابن عصفور، 1998)، ففصل ما اختلفوا فيه، بتقديم رأي كُلِّ من «يونس، وسيبويه» وتوضيح وجه استدلالهما على ذلك، ثم أطلق حكمه عليها.

فمذهب سيبويه (ت: 180هـ) أنها تعتبر عاطفة لأنها إذا دخل عليها حرف العطف تخلصت للاستدراك، بدليل استخدام العرب (لكن) من غير (الواو) في قولهم: «ما مررت برجلٍ صالحٍ لكن طالحٍ»: هذا وقد ألزم العرب (لكن) حرف (الواو) (سيبويه، 1988).

ومذهب يونس بن حبيب (ت: 182هـ) أنها غير عاطفة (الأندلسي، 1998): بدليل دخول حرف العطف (الواو) عليها في قوله تعالى: {ما كانَ محمدٌ أباً أحَدٍ من رجالِكُمْ ولكن رسولَ الله وخاتمَ النبيّينَ} [سورة الأحزاب: 40]، ويُطلق ابن عصفور حكمه مؤيِّدا لحكم سيبويه أنها حرف عطف (ابن عصفور، 1998).

وقد يُرَجِّح أحد الآراء بعد موازنتها، فيقدمه على سائرهما، من مثل مسألة توضيح شروط (الحال المبنية) فذكرها في بداية البند أنها إما أن تكون نكرة أو مشتقة أو متقلبة -أي صفة غير ثابتة في صاحبها- مثل: «جاء زيدٌ مسرعا»: فالإسراع صفة غير ثابتة في زيد (ابن عصفور، 1998).

ثم قام بذكر آراء النحاة بهذه الشروط وأدلّتهم التي استدلوا بها سواء كانت مما ورد في كتاب الله -عزّ وجل- أو مما ورد في كلامهم من شعر، ثم أطلق حكمه على هذه الأدلة بفسادها وبطلانها وذكر حجته لذلك.

وكذلك في ذكره لمسألة العامل في رفع (خبر «لا» النافية) إذا كانت بمعنى (إنّ)، حيث انقسمت الآراء إلى مذهبين: الأول أنه ارتفع بـ (لا)، والثاني أنه ارتفع على أنه خبر لمبتدأ (الأندلسي، 1998)، وقد رجّح المذهب الثاني واعتبره صحيحا بقوله: «لأن (لا) مع ما بعدها بمنزلة المبتدأ، وهو الصحيح» (ابن عصفور، 1998، ص. 410).

وقد عبّر ابن عصفور عن رأيه في هذه الآراء التي وازنها بمصطلحات متفاوتة في دلالتها على قبوله ورفضه لها، كقوله: «والأول أجود، وهذا الصحيح، وهو أولى، وهو الصحيح، فحسن جدا»، أو لَعَلَّه يقول: «وهذا باطل، وهذا ضعيف، وهذا فاسد، وذلك قبيح، وهذا غير جائز عندنا».

وثانيها التحليل والشرح والتمثيل، فكان يُحَلَّل حكمه الذي يطلقه مُتجنباً الغموض مُراعياً التيسير وعدم اللغظ على الدارس، ومثاله مما ذكره في مسألة (ماذا)، حيث إنه قام بتحليلها وتفسير تخريج العلماء لها وتوضيح هذه التفسيرات بالأمثلة الواضحة. فقال: «إذا كانت (ما) الاستفهامية مع (ذا)، فإما أن تبقى كل منهما على بابها أو تخرج عنه» (ابن عصفور، 1998، ص. 68).

وعند خروجها من بابها كان للعلماء فيها مذهبان: الأول: أن تكون على تقدير اسمين فتبقى (ما) استفهامية، وتكون (ذا) بمنزلة (الذي)، فجعلوها بذلك مبتدأ وخبر على التوالي. والثاني: أن تكون على تقدير اسم واحد، ويكون موقعها الإعرابي بحسب ما بعدها، نحو: «ماذا صنعت؟» فموقعها مفعول مقدم، ولو قلت: «ماذا صنعت؟» فموقعها الرفع على الابتداء.

وأردف تحليلاً لهذه التخريجات أنّ (ما) سؤالاً يستدعي إجابة، والإجابة المختارة فيه أن يكون موافقاً الاسم المسؤول عنه من رفع، أو نصب، أو خفض؛ وهذا هو المختار، واستدلّ على إجازة هذين التفسيرين من قوله تعالى: {يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ}، [سورة البقرة: 219]، فجاءت بالرفع (العفو)، وبالنصب (العفو)، ودعم حكمه أنها على تقدير اسمين باستشهاد (ابن عصفور، 1998)، بقول الشاعر (ابن عصفور، 1998، ص. 69). لبيد بن ربيعة العامري، (2004، ص. 84):

ألا تسألان المزة ماذا يُحاولُ أنخب فيُقضى أم ضلالٌ وباطلٌ

وردت «ماذا» في قوله بتقدير اسمين بدليل أن أحقها بجملته صلة وهي الفعل المضارع وفاعله المستتر «يحاول».

وما زاده مستقلاً به بنفسه إضافة مسوغ جديد لمسوغات (الابتداء بنكرة) ألا وهو أن يكون موضع النكرة موضع تفصيل، من مثل قول الشاعر (ابن عصفور، 1998، ص. 324). امرؤ القيس، (2004، ص. 31):

إذا ما بكى من خَلْفِهَا انصرفتُ لَهُ بِشِقِّ وَبِشِقِّ عِنْدَنَا لَمْ يُحَوَّلِ

حيث ورد في قوله: «بشِقُّ عندنا» المبتدأ (بشِقُّ) نكرة والذي سوِّغ ذلك أنه جاء للتفصيل.

وهذا وقد أفرد في بداية الباب أن الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يأتي نكرة ولكن بمسوِّغ يسوِّغ ذلك (ابن عصفور، 1998): وهذه المسوغات هي: أن تكون النكرة موصوفة، كقوله تعالى: {ولعبد مؤمنٌ خيرٌ من مُشركٍ}، [سورة البقرة: 221]، أو أن تكون النكرة مقاربة للمعرفة وهي (أفعلٌ من) - فلا يقبل الألف واللام -، نحو: «أفضلٌ من زيدٍ ضاحكٌ» ولا نقول: «الأفضلٌ من زيدٍ»، أو أن تتقدم النكرة أداة للاستفهام أو للنفي، نحو:

«أرجلٌ في الدارِ أم امرأة؟»، أو أن تكون بمعنى الدعاء، كقوله تعالى: {سلامٌ على آل ياسين}، [سورة الصافات : 130]، المراد: سلام الله على آل ياسين، أو أن يكون الكلام في معنى التعجب، مثل: «ما أحسنَ زيدا».

أما في مسألة العامل في رفع (المبتدأ والخبر)، فأوضح أن النحاة قد اختلفوا في عامل رفعهما، وقد كان الاختلاف على أربعة مذاهب لكل منهما، ففي (رفع المبتدأ) انقسمت الآراء إلى أنه: رفع للاعتناء، أو لشبهه بالفاعل في أنه مخبر عنه كالفاعل، أو أنه ارتفع بالخبر، أو أنه ارتفع لتعريفه من العوامل اللفظية (ابن عصفور، 1998).

فقام بالإعراب عن رأيه في هذه المذاهب وأدلتها، فرأى فساد الثلاث الأولى منها، وصحة الأخير وبيّن قبوله له بقوله: «وهو الصحيح عندي».

وفيما يتعلق بـ (رافع الخبر) كذلك ذهبوا فيه إلى أربعة مذاهب أيضا، هي أنه: ارتفع بالابتداء، أو أنه ارتفع بالمبتدأ، أو أنه ارتفع بكليهما، أو لتعريفه من العوامل اللفظية (ابن عصفور، 1998)، ومن بين هذه المذاهب قد وافق رؤيته النحوية المذهب الرابع «تعريفه من العوامل اللفظية»، أما الثلاث الأولى فقد بيّن رفضه لها وقام بتصويبها.

أما الشرح والتمثيل، فكان يعرض المسألة شارحا لها شرحا وافيا فاهما، مُكثرا من الأدلة التي توضحها؛ ليصبو إلى غايتها، ومنها مسألة (ما ينصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره)، حيث أفرد أقسامها على ثلاثة، وهي: قسم ينتصب بفعل ظاهر ولا يجوز إضماره، وقسم ينتصب بفعل جائز إضماره أو إظهاره، وقسم لا ينتصب إلا بفعل مضمر (ابن عصفور، 1998).

فقام بشرح هذه الأقسام وبيان ما يندرج تحت كل منها، ثم ذكر مذاهب النحاة في أحكامهم التي أطلقوها، وقد فصّل القول في القسم الثالث حيث ذكر مختلف الأحكام فيه، فمنها ما نسبه لقائله من مثل: «الفراء، والأعلم، وسيبويه»، وبعضها الآخر كنى عن نسبتها بقوله: «ومن الناس من ذهب» (ابن عصفور، 1998، ص ص. 570 - 588).

وكان لـ ابن عصفور أحكامٌ استقل بها بنفسه لم يتبع بها سابقيه، وهذا دليل على تطور فكره النحوي وسعة علمه ومعرفته، ومن مثل هذه الآراء التي برزت شخصيته النحوية قوله في مسألة بيان دلالة «كأن» وتخريجها (ابن عصفور، 1998)، فقد ذهبوا إلى أنها تفيد التشبيه، وبعضهم أنها بمنزلة (إنّ) للتأكيد، بدليل قول الشاعر (الحارث بن خالد المخزومي، 1972، ص. 93 . ابن عصفور، 1998، ص. 453):

فَأَصْبَحَ بَطْنُ مُكَّةَ مُقَشَّعِرًا كَأَنَّ الْأَرْضَ لَيْسَ بِهَا هِشَامٌ

حيث ورد في قوله: «كأن الأرض»؛ لتفيد معنى التأكيد أن الأرض لا يوجد بها مثله، ومنهم من زعم أنها بمعنى (ظننت)، بدليل القول: «كأن زيدا قائمٌ»؛ أي: «ظننتُ زيدا قائمٌ»، وبعضهم الآخر زعم أنها تكون تقريبا، في مثل قولهم: «كأنك بالشتاء مقبل»، والمراد تقريب الشتاء (ابن عصفور، 1998)، وابن عصفور اتفق مع من ذهب في دلالتها معنى التشبيه واختلف عنهم في التخريج.

وأحيانا أخرى تعدد رأيه في المسألة الواحدة، فقد يقدم رأيا آخرًا مُخالفاً للأول بعد أن يتضح له صواب الثاني وصحته ومناسبته للمسألة أكثر من الأول، أو أن يعترضه دليل لم يقف عليه في الرأي الأول، وإن دلّ ذلك على شيء فهو دليل على سعة معرفته وعلمه، وعدم تحيزه وتعصبه لفكر أو رأي.

ومن أمثلة هذا العدول في الرأي والحكم ما ذكره في مسألة (حذف التنوين) لالتقاء الساكنين فكان الحكم الأولي أن التنوين لا يحذف إلا في ضرورة شعر، وعندما ظهر له أدلة جديدة أجاز حذفه في سعة الكلام، والأصل بالتنوين أن يكسر عند جمهور العلماء لالتقاء الساكنين (ابن عصفور، 1998).

المبحث الثاني: موقف ابن عصفور من عِلل الزّجاجي؛ بماذا أيّده واختلف عنه؟

يظهر للباحث في كتاب (شرح الجمل) لابن عصفور (ت: 669هـ) أنه يُمثّل عملاً مستقلاً في منهجه عن كتاب (الجمل) للزّجاجي (ت: 337هـ) سواء في أسلوبه أو طريقتيه في الشرح، حيث تبنى ابن عصفور منهجا تحليليا خاصا به، لم يلتزم فيه بتفسيرات الزّجاجي، مما يظهر اختلافه عنه في تركيز ابن عصفور على المسائل النحوية بأسلوب مستقل غير متأثر بأسلوب الزّجاجي أو متعصب لفكر مُعتنقه.

على الرغم من وضوح استقلالية ابن عصفور إلا أننا نجدّه يُبدي احترامه لمنهج الزّجاجي وجهوده، فنراه مؤيّداً له في ترك الكتاب على تقسيمات أبوابه ومسمياته، وإن كانت من منهج المذهب الكوفي مثل: تسمية باب (ما لم يسمّ فاعله) فهو مصطلح كوفي يقابله في البصرة (نائب الفاعل)، وتسمية (النعته) وما يقابله عند البصرة (الصفة) (ابن الوراق، 2008).

وهذا بصفته يدلّ على إعجاب ابن عصفور بدقّة ترتيب الزّجاجي للقواعد والمسائل النحوية التي عرضها في ترتيبه لهذه الأبواب.

ومن مظاهر هذا التأييد: أنه أيّده في الأصول النحوية المستمدة من منهج البصريين، فدعم شواهده باعتبارها الأقوى من حيث الحجة والدليل، فكانت أغلب أحكامه مؤيدة لأحكام المذهب البصري وأحكام أتباعه، مثل تأييده لسيبويه، (ت: 180هـ) في مسألة (دخول ألف الاستفهام على «لا») فإنه لا يُخرجها عن عملها بل تبقى على عملها (سيبويه، 1988)، فأطلق حكم التأييد بقوله «فثبت إذًا ما ذهب إليه سيبويه» (ابن عصفور، 1998، ص. 420).

ونجد في مسائل الكتاب أمثلة جمة على تأييد ابن عصفور، ولكنه لم يكن بمجرد تابع للزّجاجي مطلقا العنان لتأييد أحكامه؛ بل كان ينقد آراؤه ويضيف عليها أو يفسرها بشكل أعمق، حتى أنه لم يتردد في تعديلها و تصويبها، فنجدّه قد يتفق معه في الحكم وأدلته ولكنه يختلف عنه في التخريج (ابن عصفور، 1998)، ويظهر ذلك في قول الشاعر (حسان بن ثابت، 1994، ص. 129. ابن عصفور، 1998، ص. 421):

ألا طعانَ ولا فرسانَ عاديةً إلا تجشؤكم عند التناير

حيث ورد في قوله: «ألا» همزة الاستفهام داخلية على (لا)، فكلاهما - ابن عصفور والزرّاجيّ - متفقان على بقائها على عملها، ولكنهما اختلفا في التخريج، حيث يرى الزّراجيّ أنها دالة على التمني، ويرى ابن عصفور أنها دالة على النفي.

بهذه التفصيلات الدقيقة التي انفرد بها ابن عصفور أوضحت شخصيته المستقلة في منهجه، وبينت الاختلافات التي وقعت بينه وبين الزّراجيّ، فقد يختلف عنه في كمية الأدلة والشواهد للحكم الواحد فكان أكثر تفصيلاً: سعيًا منه لتقديم أدق التفسيرات وأوضحها، من خلال تعرضه لمختلف الآراء في المسألة الواحدة ونقاشها والرد عليها بما يجانس رؤيته النحوية وتطور استعمالات اللغة، وأمثلة ذلك كثيرة في شرحه.

فمن ذلك ما ذكره في حكم (الرفع المطلق للفاعل، وتقدم رتبته على المفعول به الذي حكمه النصب المطلق)، فالزرّاجيّ أكد ذلك، وابن عصفور أيده وأوضح أنه من أساسيات القواعد في النحو، ولكنه أضاف في شرحه حالات تتغير فيها الرتب بتقدم المفعول به على الفاعل لضرورة شعر، كما في قول الشاعر (ابن عصفور، 1998، ص. 101. النابغة الذبياني، د.ت، ص. 118):

وكانت لهم ريبةٌ يَحْذَرُونَهَا إذا خُضِضَتْ ماء السَّماءِ القبائلُ

ورد في قول الشاعر: «خضضت ماء السماء القبائل» تقدم المفعول به «ماء» على الفاعل «القبائل»، وهو ليس من مسوغات تقدمه، فتم تخريجه لضرورة شعر.

وفي حكم عمل (الحروف الداخلة على المبتدأ والخبر «إنّ وأخواتها»). فالزرّاجيّ أوضح حكم عملها لشبهها بالأفعال وبين وجه الاستدلال عليه، وأيده ابن عصفور وأضاف الشواهد الداعمة المقوية له، وفصله من جميع جوانبه (ابن عصفور، 1998).

ونجد العديد من التوضيحات والتفسيرات في باب (الإضافة)، وتفسير نوعيها -محضة وغير محضة- والمعنى الذي تفيده كل منها في التراكيب، وكذلك في تعرضه للمسائل التي علّلت بعلّة الحذف؛ فقد أوضح فيها دلالات عميقة للحذف غير ارتباطه بالخفة، في أنه قد يرتبط بعلامة إعراب كما في حذف نون الأفعال الخمسة إن دخلها جازم (ابن عصفور، 1998).

ومن هذه الإضافات التي عمّد بها إلى التفصيل ما نجده في مسألة (حذف الخبر)، حيث قدّم توضيحاً أكثر للحالات اللازمة للحذف، وكذلك في عرضه لـ (معاني حروف الجر الزائدة)، مثل: حرف (الباء)، حيث إن زيادته تفيده دلالات أخرى غير التوكيد فقد يفيد النفي، كما في قوله تعالى: {أولم يروا أنّ الله الذي خلق السموات والأرض ولم يغيّ بخلقهنّ بقادرٍ على أن يحيي الموتى}، [سورة الأحقاف: 33]، حيث زيادة (الباء) على خبر إنّ (قادرٍ) أدى معنى النفي فيه، فالمعنى: أو ليس الله بقادر (ابن عصفور، 1998).

ومما فصله ابن عصفور ما ذكره في باب (الهاء) حيث أعرب عن تقصير (الزرّاجيّ) في التوضيح، فقال: «وكان ينبغي أن يبيّن حكم الخط والنقط لقوله في الباب: واعلم أنّ هذه الحروف الثماني والعشرين لها تسع عشرة صورة...» (ابن عصفور، 1998، ص. 499).

فوضح السبب في جعل بعض الحروف على صورة واحدة وبقائها على صور مختلفة: لتقاربها من المخرج أو في الصفات على حسب ما ذكر في باب الإدغام، وما ليس له مقارب فيما ذكر كتب على صورة منفردة ليست لغيره من الحروف على أنه كان الأولى أن يجعل لكل حرف صورة حتى لا يقع التباس بين الحروف أصلا.

ومن مظاهر استقلالية ابن عصفور ما ذكره من اعتراضات على آراء الزجاجي فأطلق الحكم عليها بفسادها، وظهر ذلك جليا في ما أورده في تعليقه على حد الزجاجي لكل من (الاسم، والفعل، والحرف) فاعتبر حد (الاسم) فاسدا لأنه غير جامع والحدود من رؤيته النحوية يجب أن تكون جامعة لكل ما يمكن أن يندرج تحتها حتى لا يشذ منها شيء (ابن عصفور، 1998).

وفيما يتعلق بحده لـ (الفعل) فقد عارضه أيضا به، واعتبره فاسدا بعد أن تبين له ذلك، فعندما فسره وجد أنه أورد لفظي (ما، و أو) وهما لا يوردان في الحدود لدالتهما على الابهام والشك، كما وجد أنه غير جامع. فقال: «وهذا الحد أيضا فاسد» (ابن عصفور، 1998، ص. 26).

وكذلك (الحرف): فقد حده الزجاجي على أنه: «ما دلّ على معنى في غيره» وفي رؤية ابن عصفور أنه حد غير صحيح لأنه ليس بمانع، فقد يندرج تحته الاسم لأن الأسماء تدل على معنى في غيرها (ابن عصفور، 1998).

ويعارض حكم الزجاجي في ذكره لمسائل (المفعول معه)، حيث انقسمت فيه الصحة على ثلاثة أحكام، هي: قسم يتساوى فيه أن يكون مفعولا معه ومعطوفا، وقسم الاختيار أن يكون مفعولا معه وجاز فيه العطف، وقسم لا يجوز فيه إلا أن يكون مفعولا معه بالرفع أو النصب، ولكن الزجاجي منع الرفع واعتبر ابن عصفور هذا المنع فاسداً، فقال: «وأما منع أبي قاسم الرفع في: «استوى الماء والخشبة»: ففاسد وكأن الذي حمله على ذلك أنه لا يسوغ: استوى الماء واستوت الخشبة، وهذا لا حجة فيه لأنه لم يسمع ذلك فيه، فلا يمتنع العطف كما لم يمتنع: «اختصم زيد وعمرو» (ابن عصفور، 1998، ص. 39).

ومن هذه المعارضات أيضا في باب ما يجوز (تقديمه من المضمرة على الظاهر وما لا يجوز)، فقد أغفل الزجاجي عن أن يُخصص لها بابا يوضح فيه المواضع التي يكون فيها الضمير (متصلا أو منفصلا)، فقام ابن عصفور بتوضيحها بالشواهد والأدلة المحكمة (ابن عصفور، 1998).

فذكر أن الضمائر ثلاث - مرفوعات ومنصوبات ومخفوضات - وبيّن وجه كل منها سواء كان متصلا أم منفصلا، فقال: «وأما المرفوع فمتصل كله إلا أن تفصل بينه وبين العامل بـ (إلا)، أو بحرف عطف أو يكون في معنى المفصول بينه وبين عامله بـ (إلا)»، فظهرت معارضته للزجاجي في قول الشاعر (الفرزدق، 1987، ص. 488 . ابن عصفور، 1998، ص. 10):

أنا الذائدُ الحامي الدمارَ وإنما يُدافعُ عن أحسابهم أنا أو مثلي

فالزجاجي علق عليه أن الفصل في قوله «يُدافع عن أحسابهم أنا أو مثلي» غير ضرورة، أما ابن عصفور فوجدها ضرورة لأنه من مواضع الاتصال.

وكذلك الأمر فيما يتعلق بمسألة (العدد) حيث رأى الزجاجي أن العدد يحمل على المعنى، فعارضه ابن عصفور قائلا: «وهذا المذهب فاسد» فرأى أن العدد كله يحمل على اللفظ إلا ثلاثة ألفاظ شذت (ابن عصفور، 1998).

وأما في باب (كم) ومسألة حمل «كم الخبرية» على «كم الاستفهامية»، فزعم الزجاجي أنه غير جائز ذلك، فعارضه ابن عصفور وجوز حملها (ابن عصفور، 1998)، مستشهدا برأي سيبويه (ت: 180هـ) أنه نصب تمييز «كم الخبرية» حملا على الاستفهامية (سيبويه، 1988)، ومنه قول الشاعر (الفرزدق، 1987، ص. 312 . ابن عصفور، 1998، ص. 147):

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالِيَةً فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلَيَّ عِشَارِي

حيث جاز في «عممة» النصب على أنها تمييز (كم) سواء كانت استفهامية أم خبرية محمولة عليها، والجر على أنها (خبرية).

وفي تحديد (أقسام النكرة)، ذكرها الزجاجي بقوله: «أنكر النكرات شيء، ثم جوهر، ثم جسم، ثم حيوان، ثم إنسان، ثم رجل»، فردّ ابن عصفور على هذا الترتيب واعتبره غير صحيح وأثبت عدم صحته بتفصيل كل قسم منها فذكر أنه من غير الصواب أن يجعل الإنسان تاليا للحيوان؛ لأنه يجوز أن يقسم الحيوان إلى الماشي والسابح والطائر، ثم ينقسم الماشي إلى ذي رجلين وغيره، ثم ينقسم ذو الرجلين إلى عاقل وغيره، فقام بتصويبه، فأورد: «والصحيح، أن تقول: كل نكرة يدخل غيرها تحتها ولا تدخل هي تحت غيرها، فهي أنكر النكرات» (ابن عصفور، 1998، ص. 236).

ولابدّ من الإشارة هنا إلى ما تمّ الإشارة إليه في تمهيد الدراسة مما يتعلق بتقسيمات كتاب (شرح الجمل)، حيث إنه قد التزم بالإطار العام لـ (كتاب الجمل) بخلوه من المقدمة والابتداء مباشرة بالشرح.

وكذلك يتبع خطى الزجاجي في استخدامه المتفاوت للمصطلحات البصرية والكوفية من غير انقياد لمذهب بعينه، فيسمى على سبيل المثال: حروف الخفض - مسمى كوفي - بدلا من حروف الجر، ويستغني عن مسماهم حروف النسق ليستعمل حروف العطف - البصري -.

وقد وضع ابن عصفور بصمته الخاصة بعلمه ورؤيته النحوية في التبويب بإضافته لبابي (عطف البيان، والإخبار)، وحذف منه أبواب متفرقة؛ هي: (أبنية المصادر، وأبنية الأسماء والأفعال، واشتقاق اسم المصدر واسم المكان، والتصريف والإدغام، والأصوات المهموسة والمجهورة)، حيث أدرج ما ضمته هذه الأبواب من مسائل كُلا في موضعه مما ناقشه من قضايا نحوية ولغوية.

ونجد دقته البالغة في كيفية جمعه لـ (أبواب التكسير) فجعلها بابا واحدا، وجمع موضوع (الموصلات) في قسم واحد بعد أن كانت على موضعين عند الزجاجي.

وبرزت براعته في التقسيم حين قسم الأبواب إلى فصول عندما دعت الحاجة لذلك، فنراه قد قسم باب (المثنى) إلى قسمين: (منقوص وغير منقوص)، وكذلك باب (الجمع) قسمه إلى أربعة أقسام: (جمع سالم، وجمع تكسير، واسم جنس، واسم جمع). فنلاحظ أن اختلافه وتميز شخصيته قد ظهرت قبل الإبحار في بحر علمه الذي نثره بين طيات كتابه.

المبحث الثالث: منهج ابن عصفور في التمثيل وعرض الشواهد النحوية..

إنّ لابن عصفور (ت: 669هـ) مذهبا مميّزا في التمثيل والعرض اتبعه في شرحه، تميّز به عن غيره من الشّراح، اتبعه على مدار الكتاب ليشمل جميع القضايا التي تناولها، فركز من خلاله على استيعاب كلّ مسائل اللغة والنحو بجميع حناياها وتشعباتها.

تميز عرضه التمثيلي بالبساطة والوضوح والتفصيل المعتمد على تعدد المصادر والأمثلة التطبيقية التي تسمو بدارسها للفهم العميق، ونراه يعمد للجدل في طرح أدلته بإثارة الأسئلة ومناقشة إجاباتها، ودعمها بإحدى مصادر الاستشهاد النحوي التي تعكس استيعابه للغة.

وابن عصفور في مذهبه التمثيلي اعتمد على نهج واضح، تجلّى بالبداية بوضع الحدود للمسألة التي تناولها، ثم يقوم بتفسير هذا الحد وتوضيح جزئياته من خلال الأمثلة البسيطة، نحو حدّه لـ (القَسَم)؛ فقال: «هو جملة يؤكّد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية» (ابن عصفور، 1998، ص. 544).

فشرع بتوضيح جزئياته مُبتدئاً من أول الحد، فقال: «وقولنا: جملة: يعني في اللفظ أو في التقدير. ففي اللفظ: (أُقَسِمُ بِاللَّهِ)، وفي التقدير: (واللّٰه) والمجرور متعلق بفعل مضمّر للدلالة عليه، كأنه قال: (أُقَسِمُ بِاللَّهِ). وقولنا: يؤكّد بها جملة أخرى؛ لأنّ المُقَسَم عليه يكون جملة، نحو: (بِاللّٰهِ لِأَفْعَلَنْ)... وقولنا: كلتاهما خبرية؛ يعني أنّ جملة القسم والجواب إذا اجتمعتا كان منهما كلام محتملا للصدق والكذب، مثل: (واللّٰه ليقومَنَّ زيدٌ)» (ابن عصفور، 1998، ص ص. 546 - 546).

وقد يلجأ لتوضيح حدّه لغة واصطلاحا كما فعل في حدّ (الفعل المتعدي)، فقال: «التعدّي في اللغة: التّجاوز... وفي الاصطلاح: تجاوزُ الفعل الفاعل إلى مفعول» (ابن عصفور، 1998، ص. 273).

وقد يجعل الحد على أقسام متفرعة، فيقوم بتوضيح كل قسم وتفرعاته من خلال الشواهد النحوية سواء كانت من القرآن الكريم وقراءاته، أو من كلام العرب.

وظهر ذلك في حدّه لـ (التوكيد) وجعله على قسمين، حيث ذكر أنه يتفرع إلى: توكيد لفظي وتوكيد معنوي، فأفرّد توضيحا للنوع الأول منه باستشهاده بقوله تعالى: {دَكَاً دَكَاً}،

وقوله: {صَفًّا صَفًّا}، [سورة الفجر: 21 - 22] (ابن عصفور، 1998)، ومن كلام العرب قول الشاعر(ابن عصفور، 1998، ص. 228):

أَبُوكَ أَبُوكَ زَيْدٌ غَيْرَ شَكٍّ أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلَا

وبعد فراغه من توضيح الحدود وتقسيماتها يشرح بشرح المسألة النحوية التي اختص بها الباب وتوضيح جميع ما يُحتمل أن يندرج تحت بابها، مُقسما لها على فصول مستوفية لها، وذلك نحو ما فعله في باب (النون الثقيلة والنون الخفيفة)؛ حيث قسّمه على أربعة فصول هي: مواضع نون التوكيد، وقسمها، والحركة التي قبلها، ودخولها على الأفعال (ابن عصفور، 1998).

وفي ثنايا هذه التقسيمات يبدأ بالشرح، وذلك من خلال طرحه لكل ما يتعلق بالمسألة من أحكام نحوية قد أقرّها سابقوه - سواء كانت موافقة لفكره النحوي أم لا - ويعرض جميع الأدلة التي استدلوا بها على أحكامهم، ثم يتناولها جميعها مناقشا إياها وموضحا لرأيه فيها مطلقا عليها حكمه.

هذه الآراء يقوم على تنفيذها بالأدلة المتعددة، ومن مثل ذلك رده على الزّجّاجيّ في أول باب (الكلام) أنه وجب عليه أن يبين ما قصده بالكلام قبل قسمته على ثلاثة.

فيرى ابن عصفور أن الكلام بالنسبة للغة ما هو إلا لفظ مشترك بين معانٍ كثيرة، وهذه المعاني موضعها في النفس أو تفهم من الحال (ابن عصفور، 1998)، واستدل بذلك بقوله تعالى: {وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ} [سورة المجادلة: 8]، وقول الشاعر (ابن عصفور، 1998، ص. 17، النابغة الذبياني، د.ت، ص. 20):

قَالَتْ لَهُ النَّفْسُ إِنِّي لَا أَرَى ظَمْعًا وَإِنَّ قَوْلَاكَ لَمْ يَسْلَمْ وَلَمْ يَصِدْ

يعمد ابن عصفور في إقرار أحكامه وتشبيتها وبيان وجه صحتها وقوتها، على الاستشهاد بجميع مصادر الأصول النحوية، فكان متعددًا بمصادر أدلته متنوعا بها، ما بين الأدلة القرآنية، والأدلة السنية -الحديث النبوي الشريف-، والأدلة المسموعة من كلام العرب شعرا كان أم نثرا.

وقد لحظنا من خلال دراسة الكتاب أنه تكاد لا تخلو أي صفحة من صفحاته من أي دليل من هذه الأدلة، فكان متراوح في أيها يبدأ مُستعملا إياها للوصول لغايته.

فالشاهد القرآني، يقوم بعرض الآية الكريمة مُحملا لها وجه الاستدلال بحكمه؛ لإثبات صحة الحكم الذي أطلقه، ويُدرج ما ورد من أقوال الرسول - عليه الصلاة والسلام- ما يوافق رؤيته ويدعم حكمه، ويقوم باختيار من أشعار العرب أفصح وأوثق، وكان مُكثرًا من الشعر على النثر على اعتبار أنّ الشعر مرآة اللغة وانعكاسها، ونراه يُرفق الأمثلة التوضيحية البسيطة التي تساعد في تثبيت حكمه وترسيخه عند الدارس.

ومن التطبيقات على ذلك ما عرضه في حكم (جواز حذف حرف العطف والمعطوف

عليه) إذا فهم المعنى، نحو قوله تعالى: {وأوحينا إلى موسى إذ استسقاها قومه أن اضرب بعصاك الحَجَرَ فانبجست}، [سورة الشعراء: 63]، فتم حذف حرف العطف والمعطوف عليه لفهم المعنى، فالتقدير: فَضْرَبَ فانبجست (ابن عصفور، 1998)، وأورد دليلاً آخرًا من أقوال العرب، ما قاله الشاعر (ابن عصفور، 1998، ص. 214. النابغة الذبياني، د. ت، ص. 24):

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفَهُ فَقَدْ

تم حذف حرف العطف والمعطوف عليه وتقدير الكلام: أو هذا الحمام ونصفه.

وما ذكره من حكم (وجوب تأنيث عضو «الساق» من جسد الإنسان وامتناع تذكيره)، بدليل إضافة التاء عند تصغيرها (سُويقة)، وكذلك (القدم) فهي مؤنثة للإخبار عنها بصيغة المؤنث، بدليل قوله تعالى: {فتزل قدم بعد ثبوتها} [سورة النحل: 94]، تم تأنيث الضمير العائد عليها في «ثبوتها» (ابن عصفور، 1998)، ومنه أيضا قول الشاعر (ابن عصفور، 1998، ص. 520. طرفة بن العبد، 2002، ص. 73):

للفتي عقل يعيَشُ بهِ حَيْثُ تُهْدِي ساقَهُ قَدَمُهُ

وردت «قدم» مؤنثة بدليل مجيء الفعل «تهدي» مؤنث.

وما أورده في حكم (وجوب تأنيث «الإصبع» من جسد الإنسان وامتناع تذكيره) بدليل قول فصحاء العرب: «أنت عندي كالإصبع الزائدة إن تركت شانت وإن قطعت أمت» (ابن عصفور، 1998، ص. 521).

وكذلك استدلل على (وجوب تأنيث الضلع) من قوله عليه الصلاة والسلام: «إن المرأة خلقت من ضلع عوجاء»، والدليل بوصف الضلع أنها عوجاء وهي مؤنث (النيسابوري، 1955، ص. 1091. ابن عصفور، 1998).

ويقدم ابن عصفور الحديث النبوي الشريف حجة على حكم الزجاجي بامتناع (المغى) من أعضاء الحيوان من التذكير، فذكر قول الرسول -عليه الصلاة والسلام-: «المؤمن يأكل في مغى واحد، والكافر يأكل في سبعة أمعاء»؛ ليؤكد اعتراضه عليه وإطلاق حكمه بجواز تأنيثه وتذكيره (النيسابوري، 1955، ص. 632. ابن عصفور، 1998).

ومما ذكره دليلاً من القراءات القرآنية: قراءة (من قرأ) قوله تعالى: {تماما على الذي أحسن} [سورة الأنعام: 154]، «أحسن» وقوله تعالى: {مثلا ما بعوضة} [سورة البقرة: 26]، «بعوضة» بالرفع، حيث إنه جاء بهما ليثبت حكمه في جواز حذف الضمير العائد على الصلة إن لم يكن بها طول، فالتقدير في قوله تعالى: «على الذي هو أحسن»، و «مثلا الذي هو بعوضة» (ابن جني، 1969، ص. 234. ابن عصفور، 1998).

النتائج:

بعد دراسة منهج ابن عصفور في التعليل النحوي في شرحه لكتاب جمل الزجاجي، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

اتسم منهج ابن عصفور في التعليل النحويّ بالدقة والتفصيل، حيث كان يميل إلى التحليل و التفسير العميق للظواهر النحوية، واعتمد الجدل والاختيار في بيان أحكامها.

برزت شخصية ابن عصفور العلمية في الاستقلالية في الرأي فكان له آراء تفرد بها - لم يسبقه إليها أحد-، مع اعتماده على الشواهد اللغوية المتنوعة؛ سواء كانت من القرآن الكريم وقرآته، أم من الحديث النبوي الشريف، أم الشعر العربي القديم، أم من فصيح كلام العرب.

في عرض الشواهد النحوية ظهر اهتمام ابن عصفور الكبير بتوثيق آرائه من خلال الشواهد المتعددة والمتنوعة من جميع مصادرها، فأفرد استقلاليته في اعتماده على عدد وافر منها لتأييد تفسيراته، مما عزز قوة حججه النحوية.

في التمثيل: كان ابن عصفور يُباين في استخدامه للشواهد النحوية، فنراه يُقدم الشاهد القرآني على غيره من الشواهد في حكم ما، وفي حكم آخر نجده يُقدم الشاهد الشعري على جميعها، ومما يجدر ذكره أنّه كان مُقلِّداً في الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف، وكذلك فيما ورد عن العرب من نثر.

تُوجّ اختلاف ابن عصفور عن الزّجاجيّ في أسلوبه الأكثر توسعا في التحليل والتوضيح والتفصيل، وخاصة فيما سكت عنه الزّجاجيّ.

إنّ التعدد المتنوع لاستعمال ابن عصفور لشواهد النحو من مصادرها المختلفة، تدل على قوته العلمية عند طرحه إياها في تفنيد والاعتراض على أحكام من سبقه من النحاة، وبيان وجه بطلانها وفسادها ورفضها من وجهة نظره وحكمته النحوية.

اتخذ من التعليل النحوي وسيلة لضبط القواعد النحوية وتوضيح علاقتها ببعضها، فلم يكن التعليل عنده مجرد تفسير للظواهر، مما يعكس فكره المنهجي.

كان حريصا على عرض آراء متعددة في المسألة الواحدة، ثم يقوم بمناقشتها وترجيح الرأي الأقرب إلى الصواب، حيث ظهرت سعة معرفته النحويّة وقدرته على التحليل وتمكنه من ربط المسائل بأحكامها، مما يدل على روح النقد العلمي لديه.

أنّ ابن عصفور لم يكتفِ بالنقل بل سعى إلى تطوير وتوضيح بعض المفاهيم، ولم يلتزم بمذهب معين، بل كان يختار الآراء وفقا لما يراه أكثر اتساقا مع فكره ورؤيته العلمية النحويّة.

قائمة المصادر المراجع:

- امرؤ القيس، (2004م). ديوان شعر، تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، (ط2)، بيروت: دار المعرفة.
- ابن الأنباري، (2018 م). لمع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: أحمد عبد الباسط، (ط1)، القاهرة: دار السلام
- الأندلسي، أبو حيان، (1998م). ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، (ط1)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- ابن جني، (1969م). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عليها، تحقيق: علي النجدي ناصف، (د. ط)، مصر: وزارة الأوقاف.
- الحارث بن خالد المخزومي، (1972م). ديوان شعر، تحقيق: يحيى الجبوري، (ط1)، بغداد: مطبعة النعمان.
- حداد، حنا جميل، (1984م). معجم شواهد النحو الشعرية، (ط1)، الرياض : دار العلوم.
- حسان بن ثابت، (1994 م). ديوان شعر، تحقيق: عبد مهنا، (ط2)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- الزجاجي، أبو القاسم، (1979م). الإيضاح في علل النحو، تحقيق: مازن المبارك، (ط3)، بيروت: دار النفائس.
- الزجاجي، أبو القاسم ، (1984م). الجمل في النحو، تحقيق: علي توفيق الحمد، (ط1)، إربد: دار الأمل.
- ابن السراج، (1996م). الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، (ط3)، بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيبويه، (1988م). الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، (ط3)، القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السيوطي، جلال الدين ، (2001م). الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق: حمدي عبد الفتاح خليل، (ط2)، القاهرة: جامعة الأزهر الشريف - قسم اللغويات.
- ضيف، شوقي، (1968 م). المدارس النحوية، (د . ط)، بيروت: دار المعارف.
- طرفة بن العبد، (2002م). ديوان شعر، تحقيق: مهدي محمد ناصر الدين، (ط3)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ابن عصفور ، (1998م). شرح جمل الزجاجي، تقديم: فواز الشعار، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية

- الفرزدق، (1987م). ديوان شعر، تقديم: علي الفاعوري، (ط1)، بيروت: دار الكتب العلمية.
- ليد بن ربيعة العامري، (2004م). ديوان شعر، تحقيق: حمدو طماس، (ط1)، بيروت: دار المعرفة
- أبو المكارم، علي، (2006م). أصول التفكير النحوي، (ط1)، القاهرة: دار غريب.
- النابغة الذبياني، (د.ت). ديوان شعر، تحقيق: محمد أبو الفضل ابراهيم، (ط2)، القاهرة: دار المعارف
- النيسابوري، مسلم بن الحجاج، (1955م). صحيح مسلم، تحقيق: محمد عبد الباقي، (د.ط)، القاهرة: مطبعة عيسى الحلبي وشركاه.
- ابن الوراق، محمد بن عبد الله، (2008م). علل النحو، تحقيق: محمود محمد نصار، بيروت: دار الكتب العلمية.